

قدمت رسالة لمحمد بن زايد حول المحتجزين في عدن وحضرموت

هيومن رايتس تكتشف رعب معتقلات الإمارات في اليمن

قالت «هيومن رايتس ووتش» إن الإمارات العربية المتحدة تقدم الدعم لقوات يمنية احتجرت تعسفا وأخفت قسرا عشرات الأشخاص خلال عمليات أمنية. وانها تمول وتسليح وتدريب هذه القوات التي تحارب في الظاهر فروع تنظيم القاعدة أو داعش). كما تدير الإمارات مركزاً احتجاز غير رسميين على الأقل، ويبدو أن مسؤوليها أمروا بالاستمرار في احتجاز الأشخاص رغم صدور أوامر بإطلاق سراحهم، وأخفوا أشخاصاً قسراً، وأفادت تقارير بأنهم نقلوا محتجزين مهمين خارج البلاد.

وثقنا انتهاكات «قوات الحزام الأمني» في عدن ولحج وأبين و «قوات النخبة الحضرمية» في حضرموت

تجريد من الملابس وضرب مبرح وصعق بالكهرباء

يجب تقديم لائحة بكل مراكز الاحتجاز والمحتجزين حالياً والذين لقوا حتفهم خلال الحجز

إصدار أوامر الإفراج عن الأشخاص إذا لم هناك هناك أدلة كافية لاحتجازهم. كثيراً ما تُحترم أوامر النيابة العامة، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الإرهاب «حيث تتوقف سلطة المدعي العام»، بحسب وكلاء النيابة. قالت عائلات ومحامون ومسؤولون حكوميون مراراً إنه من المرجح استمرار احتجاز الأشخاص الذين اعتقلتهم «قوات الحزام الأمني» وكانت ملفاتهم «لدى التحالف»، رغم أوامر الإفراج الصادرة عن النيابة، حتى في مراكز الاحتجاز الرسمية.

قال محطون وناشطون ومحامون في عدن إن السجن المركزي ينقسم إلى قضايا جنائية يسيطر عليها مدير السجن، وحالات إرهابية يشرف عليها ضابط في قوات الحزام الأمني عينه ضباط إماراتيون ويقدم لهم التقارير. قال محتجز سابق في السجن المركزي إن ما لا يقل عن 4 أشخاص في جناحه تلقوا أوامر بالإفراج عنهم، لكنهم ظلوا محتجزين لأنه قيل لهم إن «التحالف» رفض السماح لهم بالخروج. قال المحتجز السابق ومحتجزان آخران معه إن مسؤولي السجن قالوا إن الحزام الأمني يدير السجن ويقدم تقارير للإمارات.

أواخر 2016، أصدرت النيابة العامة أوامر بإطلاق سراح 27 شخصاً اعتقلهم الحزام الأمني واحتجزوا للارتباط بأنهم إرهابيون. أفرج عن 10 أشخاص بحلول فبراير 2017. قال مسؤولو الحزام الأمني في السجن للنيابة العامة إنه لا يمكن إطلاق سراح 17 آخرين دون إصدار أمر من التحالف، لأن الحزام الأمني اعتقلهم وأصبحوا خاضعين لسيطرتهم. حددت النيابة العامة بعد فترة وجيزة 35 محتجزاً إضافياً، متهمة جميعاً بالإرهاب، للإفراج عنهم. قال 3 محامون إن مدير السجن أخبرهم في اجتماع أنه لم يتمكن من الإفراج عن أشخاص معينين، حتى لو كان لديهم أوامر الإفراج عنهم، لأن القرار كان لدى التحالف.

عمر ومصطفى؛ في إحدى ليالي أغسطس، حوالي الساعة 1:30 صباحاً، كسر رجال الحزام الأمني باب منزلهم، وهم يصيحون أنهم يريدون اعتقال «مصطفى» (17 عاماً)، طالب في المدرسة الثانوية. كان مصطفى يرافق قريباً مسناً في رحلة، لذلك أخذ الرجال شقيقه الأكبر «عمر» معهم بدلاً منه. بعد أسبوع، سلم مصطفى نفسه، وأفرج أفراد الحزام الأمني عن عمر. حصلت عائلة مصطفى في النهاية على أمر بالإفراج عنه، إلا أن مسؤولي السجن المركزي، بمن فيهم رئيس السجن بحكم الأمر الواقع، قالوا إن ملفه «كان مع التحالف ولم يكن هناك ما يستطيحون فعله حيال ذلك». قال أحد أفراد العائلة: «لا يمكنك الذهاب إلى التحالف، سيطلقون النار عليك إذا حاولت الذهاب إليهم». «قال أحد الأقارب الذين زاروا مصطفى «إنه في حال سين للغاية... هو طالب، وما كان يجب أن يحدث هذا له».

وثقت هيومن رايتس ووتش ادعاءات متعددة بأن مختلف قوات الأمن في مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز الرسمية والسرية تسي معاملته المحتجزين. قال رجل محتجز في السجن المركزي إنه ومعتقلين آخرين عصبت عيونهم وكبلت أيديهم واقتيدوا إلى غرفة منفصلة في السجن. قال إنه تعرض لصدمة كهربائية متعمدة، وأنه سمع أيضاً الرجال الثلاثة الآخرين يتعرضون للضرب والصدمة الكهربائية. سقط أحدهم فوقه، وكان بإمكانه سماع الرجل يصرخ من الألم.

في قضية منفصلة أواخر أغسطس، قال رجل كان خارج عدن يزور أقرابه إن زوجته ذهبت لزيارة ابنيهما في السجن المركزي، حيث نقلوا للتو بعد إخفائهما قسراً. أخبرته

زوجته بعد الزيارة أن أحد ابنيهما كان نظره ضعيفاً، وكان شبه فاقد للوعي، كان رأسه مصاباً بجرح واضحة، وكانت هناك علامات قيود على يديه. قال الشاب لوالدته إنه تعرض للضرب بجسم معدني وتلقى صدمات كهربائية. ذكرت الام إن الابن الآخر بدأ غير مستقر نفسياً، ولكنه لم يتعرض للإيذاء الجسدي. بعد أسبوعين تقريبا، قال مسؤول محلي في وقت لاحق للعائلة إن الرجال «كانوا لدى التحالف»، في حالة أخرى، زار أحد أفراد الأسرة أحد أقرابه في مرفق احتجاز غير رسمي. قال له قريبه إنه احتجز في قاعدة إماراتية لشهور قبل نقله إلى مرفق الاحتجاز الحالي. قال إنه كان يستجوب ويضرب يوميا في القاعدة، وفقد وعيه مرة وظل طريح الفراش. قال أحد المحامين إنه عندما زاروا السجن المركزي أواخر 2016 استمع لأربع شكاوى سوء معاملة، لكن المحتجزين كانوا يخشون رفع القضايا أو الشهادة بسبب المخاوف من الانتقام. كما قال صحفيون وناشطون حقوقيون ل هيومن رايتس ووتش إنهم وثقوا انتهاكات في سجون عدن.

وثقت هيومن رايتس ووتش 4 حالات تعرض فيها الأطفال للاعتقال التعسفي أو الإخفاء القسري في عدن حيث كانوا محتجزين مع البالغين في السجن المركزي ومصعكر طلاق (مركز عسكري تسيطر عليه إدارة الأمن في عدن). بالإضافة إلى ذلك، قال محتجز سابق في السجن المركزي إن 7 أو 8 أطفال كانوا في الحجرة معه، وهم صبية يبلغون من العمر 15 أو 16 عاماً. عندما كان هناك عام 2016. قال إن هؤلاء الأودود كانوا يعودون إلى الجراح ليكون بعد الاستجواب، وأخبروا السجناء، فيما بعد أنهم كانوا مصعوبي العيون وتعرضوا للضرب، وأن الضباط هددهوا بإتباع ملابسهم. قال والد طفل يبلغ من العمر 17 عاماً اعتقل لأكثر من سنة؛ إنه صغير، كان يرتجف ربعا من الحرب ولدي يعاني مشاكل نفسية. هو طالب. لا يريد أن يكون في السجن.

وصف محامون وناشطون وأقارب ومعتقلون سابقون 6 مرفق احتجاز على الأقل غير رسمية أو سرية في عدن. جمع شخص أكثر من 150 اسما لمعتقلين من قبل قوات الأمن وقارنهما بقوائم المحتجزين في السجن المركزي وإدارة البحث الجنائي، ووجد أن حوالي 50 منهم لم يكونوا في أي من مراكز الاحتجاز. قالت مصادر، من بينها مسؤولون محليون، إن المحامين والناشطين والقضاة والمدعين العامين والمنظمات الدولية لم يتمكنوا من الوصول إلى مرفق الاحتجاز غير الرسمية أو السجون السرية في عدن.

العديد من الأشخاص الذين تم إخفاؤهم قسراً كانوا قد اعتقلوا في البداية من قبل الحزام الأمني، وقال لهم مسؤولون فيما بعد إنهم نقلوا إلى مراكز الاحتجاز الخاضعة لسيطرة الإمارات، وإن المسؤولين اليمنيين وضباط الحزام الأمني لم يعودوا قادرين على التدخل. أكدت مصادر متعددة، بما فيها مسؤولون محليون، أن الإمارات تدير مركز احتجاز واحد على الأقل للإرهابيين المشتبه بهم الذين اعتبروا قضايا ذات أهمية عالية أو حساسة في عدن. قال شخص يتابع هذه الحالات إنهم يعرّفون 10 محتجزين بالاسم نقلوا إلى السجن المركزي بعد أن فقدوا لمدة 3 إلى 7 شهور، وأفادوا فيما بعد بأن القوات الإماراتية هي التي احتجزتهم. قال 3 رجال ل هيومن رايتس ووتش إنه أثناء احتجازهم في السجن المركزي، نُقل بعض الرجال إلى السجن وقالوا إن الإمارات كانت تحتجزهم.

قال محتجزون سابقون إنه أثناء نقلهم إلى مركز احتجاز آخر، توقفت الشاحنة التي نقلهم خارج المقر الرئيسي لدولة الإمارات في البريقة، وهو في عدن، وأودعت هناك بعض الرجال الآخرين الذين أُلقي القبض عليهم. وقالت منظمة غير حكومية يمنية تراقب الاعتقالات إن الحزام الأمني نقل أكثر من 50 محتجزاً من السجن المركزي إلى المقر الإماراتي بالبريقة عام 2017.

نطالب كل الأطراف بالتوقف عن الإخفاءات القسرية وتعذيب المعتقلين



شهادة محتجز من عدن:

«هذا سجن لاعودة منه»

خبراء الأمم المتحدة:

قوات الحزام الأمني تعمل خارج سلطة حكومة هادي

لا يمكن الإفراج عن أي معتقل بدون إذن خاص من الإمارات

الإمارات تدير مراكز احتجاز غير رسمية وقد أخفت أشخاصاً قسراً



تعتقل المشتبه بهم على أساس معلومات استخبارية موثوقة، لكنه الآن صار متأكدًا من أن ليس جميع المحتجزين مرتبطين بجماعات متطرفة.

قال رجل احتجز شقيقه في يوليو 2016 إن ضابطاً في الحزام الأمني أخبره بأن الإمارات أعطت الحزام الأمني أوامر بما في ذلك لائحة أسماء، لاعتقالها. لتقرر الإمارات ما تفعل بهم بعد الاعتقالهم. قال إن الإمارات لم تخبر الحزام الأمني بالتهمة الموجهة إلى هؤلاء الرجال.

احتجز الحزام الأمني تعسفا واعتدى على عشرات الأشخاص. قالت عدة أسر إن القوات الأمنية، منها الحزام الأمني، استخدمت القوة المفرطة عند الاحتجاز، بما في ذلك ضرب المحتجزين بأسلحتهم واقتحام المنازل بالقوة. كما اعتقل الحزام الأمني منير لم يشبه فيهم عندما تعذر عليهم إيجاد الشخص الذي يربطونه للضغط عليه للإستسلام.

منير وكريم؛ في ليلة من خريف 2016، أتى عناصر من الحزام الأمني في الساعة 2 فجراً إلى منزل أسرة «كريم» و«منير»، وهما في العشرينات من عمرهما. بثية اعتقال منير. لم يكن منير في البيت، فعبص عناصر الحزام الأمني عيني كريم وأخذوه إلى معتسكر قريب واستجوبوه. وبعد بضع ساعات، أُلقيت القوات الأمنية كريم وهو ما زال مصعوب العينين في مكان لم يتعرف في عليه بالذئ الأمر. وعندما تعرف على المكان عاد إلى بيته مشياً على الأقدام. قال أحد أقرابه إنه «كان خائفاً جداً» عندما وصل. في اليوم التالي، سلم منير نفسه في السجن المركزي. قال مسؤولو السجن لوالد منير إن ملف ابنه «بين أيدي التحالف». أصدر المدعي العام أمراً بإطلاق سراحه. قالت النيابة العامة لأسرة منير إنه يتعذر عليها التوصل إلى إطلاق سراح منير لأن السلطات لم تحترم أوامرها، ليث وجهيد: ذات ليلة في خريف 2016 حوالي الساعة 2:30 فجراً، أتت قوات من الحزام الأمني إلى بيت «حميد» لاعتقال ابنه «ليث». عندما لم يجده هناك، وكلا والده وضربوه، كما ضرب ضابط زوجة حميد بيندقيته. عصبوا عيني حميد وكوهه مجدداً عندما حاول رخي عصب عينيه، فأعتقلوه وضربوه مجدداً، ثم أطلقوا سراحه وأمره بأن يحضر ابنه. قال حميد ل هيومن رايتس ووتش: «نعم، وعدت بإحضار ابني إليهم وفعلت ذلك في اليوم التالي. أنا أسف جداً لاجل ابني لأنني لو كنت أعلم أنه سيحتجز كل هذه المدة لما أخذته إليهم»، ما زال ليث محتجزاً.

السجون السرية، سوء معاملة المحتجزين في عدن

في عدن مركزان رئيسيان للاحتجاز هما «السجن المركزي» و«إدارة البحث الجنائي». كان لدى إدارة البحث الجنائي نحو 220 محتجزاً والسجن المركزي حوالي 231 محتجزاً بما يتصل بالإرهاب و480 محتجزاً جنائياً في فبراير 2017. وفقاً للنيابة العامة، رغم أن نظام المحاكم في عدن معطل إلى حد كبير، إلا أن النيابة العامة تواصل

وثقت هيومن رايتس ووتش حالات 49 شخصاً، من بينهم 4 أطفال، تعرضوا للاحتجاز التعسفي أو الإخفاء القسري في محافظتي عدن وحضرموت العام الماضي. يبدو أن قوات أمنية مدعومة من الإمارات اعتقلت أو احتجزت 38 منهم على الأقل. ذكرت عدة مصادر، منها مسؤولون يمنيون، وجود عدد من أماكن الاحتجاز غير الرسمية والسجون السرية في عدن وحضرموت، من بينها 2 تديرهما الإمارات وأخرى تديرها قوات أمنية يمنية مدعومة من الإمارات. وثقت هيومن رايتس ووتش حالات أشخاص معتقلين في 11 من تلك المواقع في المحافظتين.

قالت سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «لا يمكن محاربة جماعات متطرفة مثل القاعدة وداعش بنجاح عبر إخفاء عشرات الشبان والاستمرار في زيادة عدد الأسر التي تُنقذ أقارب لها في اليمن. على الإمارات وشركائها التركيز على حماية حقوق المحتجزين في حملاتهما الأمنية إن كان يههما استقرار اليمن على المدى الطويل».

قابل باحثو هيومن رايتس ووتش أقارب وأصدقاء، محتجزين، ومحتجزين سابقين ومحامين وناشطين ومسؤولين. كما راجعت المنظمة وثائق ومقاطع فيديو وصورا قدمها محامون وناشطون، إضافة إلى رسائل وجهها محامون أو أقارب إلى مختلف سلطات اليمن والتحالف.

نقلت وكالة «رويترز» أن «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب» استولى خلال النزاع على أسلحة وأراض ومدخل لنيهما من البنك المركزي في المكلا عاصمة محافظة حضرموت، والسيطرة على ميناء المدينة لمدة عام تقريبا. نفذ القاعدة عدداً من الهجمات تحديداً ضد أهداف عسكرية وأمنية في المحافظات الجنوبية والشرقية، ما أدى إلى مقتل العشرات. كما تبني داعش في اليمن هجمات مماثلة خلال العامين الماضيين.

وثقت هيومن رايتس ووتش انتهاكات ارتكبتها بعض تلك القوات، منها القوات المعروفة باسم «الحزام الأمني» والمرابطة في عدن ولحج وأبين ومحافظات أخرى، وقوات النخبة الحضرمية، في حضرموت. استخدمت قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرمية القوة المفرطة خلال الاعتقالات والمهام، واعتقلت أقارب مشتبه بهم للضغط عليهم للاستسلام بشكل «إرادي»، واحتجزت تعسفاً رجالاً وشباناً، وأطفالاً مع راشدين، وأخفت العشرات قسراً. وكما قال أحد المحتجزين السابقين نقل عن محتجز آخر في أحد معتقلات عدن غير الرسمية الكثيرة: «هذا سجن لا عودة منه».

وأفادت تقارير بأن الإمارات تدير بعض هذه المعتقلات وأنها نقلت بعض المحتجزين المهمين خارج البلاد، بما في ذلك إلى قاعدة لها في إريتريا.

كما أخبر محتجز سابقون وأقارب لهم هيومن رايتس ووتش أن بعض المحتجزين تعرضوا للانتهاكات أو التعذيب داخل المعتقلات، غالباً بالضرب المبرح حيث استخدم عناصر الأمن قبضاتهم أو أسلحتهم أو أغراضاً معدنية أخرى. كما ذكر آخرون أن قوات الأمن تستخدم الصعق بالكهرباء، والتجريد من الملابس وتمديدات المحتجزين وأقاربهم والضرب أخصص القديمين (الثلقة).

قال رجل زار طفلاً من أسرته بيمعتقل في عدن إنه «بدا مجنوناً» عندما خرج من زنزانه مزدحمة، وأخفى الطفل فيما بعد عن ذلك المعتقل.

قالت هيومن رايتس ووتش إن على كل الأطراف التي تحتجز أشخاصاً في اليمن التوقف فوراً عن الإخفاءات القسرية والاحتجازات التعسفية وتعذيب المعتقلين. كما عليها إطلاق سراح كل من احتجز نصفاً أو لمشاركته في أنشطة سياسية سلمية، خاصة الفئات الضعيفة مثل الأطفال. عليها تقديم لائحة بكل مراكز الاحتجاز والمحتجزين حالياً والذين لقوا حتفهم خلال الحجز.

من حق المحتجزين خلال حرب أهلية التمتع بالحماية الأساسية التي تحق لكل المحتجزين، بما في ذلك المثلول بسرعة أمام سلطة مستقلة كقاضٍ مثلاً. ومعرفة الأسباب المحددة لاحتجازهم، وإعلانهم فرصة الاعتراض على احتجازهم. يمكن احتجاز شخص غير متهم بارتكاب جريمة جنائية لأسباب أمنية استثنائية فقط، تكون مذكورة في القانون المحلي، ويجب إطلاق سراحه فور انتهاء أسباب حرمانه من حريته. ينبغي مثول كل هؤلاء المحتجزين أمام قاضٍ، وإعادة النظر في حالات الاحتجاز في هذه الظروف كل 6 أشهر على الأقل.

ينبغي معاملة جميع المحتجزين بإنسانية دائماً. يجب السماح بالإزيارات العائلية إن كانت ممكنة. بموجب القانون الإنساني الدولي، لا يجوز احتجاز الأطفال إلا كحلٍ أخير وأقصر مدة ممكنة. وفي جميع الحالات، يجب احتجاز الأطفال بمصرع عن الراشدين، إلا إذا كانوا محتجزين مع أسرهم.

حظر التعذيب وأنواع سوء المعاملة الأخرى من أهم قواعد قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدوليين. لا توجد ظروف استثنائية تبرر التعذيب، وعلى الدول التحقيق في حالات التعذيب وملاحقة المسؤولين عنها.

رسالة من هيومن رايتس ووتش إلى الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بشأن دور الإمارات في عمليات الاحتجاز في عدن وحضرموت

على اليمن التأكيد من احترام الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرمية، وغيرها من القوات من اتخاذ تدابير لتسجيل المحتجزين وإخبار ذويهم بمكان وجودهم..

تعمل الولايات المتحدة بالتعاون وثيق مع الإمارات حولية القاعدة، وأشداء أعضاء في الحكومة الأمريكية مرارا بالإمارات.

في 2016، أرسلت الولايات المتحدة عدداً صغيراً من قوات العمليات إلى اليمن لمساعدة الإمارات في قتلها ضد الجماعة المسلحة. كما ذكرت تقارير أن الولايات المتحدة قامت بعمليات مشتركة مع الإمارات ضد القاعدة في شرق اليمن ووسطه، بحسب صحيفة «نيويورك تايمز» وموقع «ذا إنترسيب». حققت هيومن رايتس ووتش في عملية عسكرية في يناير الثاني في محافظة البيضاء، أسفرت عن مقتل 14 مدنياً على الأقل، من بينهم 9 أطفال.

قالت ويتسن: «الإروجات والإمهات والبنات في شمال اليمن وجنوبه يُردن معرفة ما إذا كان أزواجهن وأبنائهن وأشقائهن بخير. بل حتى إن كانوا على قيد الحياة. على اليمن والإمارات، وأي طرف آخر يخفي أشخاصاً، إخبار ذويهم فوراً عن مكان تواجدهم، وإطلاق سراح من احتجزوا وتعسفاً».

نظراً للخطر الانتقام ضد من تحدثوا إلى هيومن رايتس ووتش أو أسرهم، استخدمنا، في ما يلي، أسماء مستعارة وحبنا التفاصيل المحددة لهوياتهم. أخبرنا كل المستجوبين بهدف المقابلة ويكل الطرق التي قد تُستخدم بها المعلومات التي يقدمونها وضمناً لهم السرية. تقود الإمارات حملة التحالف في جنوب اليمن وشرقه، بما في ذلك الخلية لمكافحة الإرهاب. استخدم الأشخاص الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش كلاً من «الإمارات» و«التحالف» للتحدث عن الإمارات ودورها في حملات الاعتقال.

شبكة من المعتقلات السرية

وثقت منظمة حقوقية يمنية ومحامون منات الحالات تعرّض فيها أشخاص للاحتجاز التعسفي أو الإخفاء القسري في مناطق تخضع رسمياً لسيطرة حكومة هادي. وتقوم قوات أخرى - غير تلك التي تدعّمها الإمارات - بارتكاب انتهاكات أيضاً. فمدينة عدن مثلاً، تضم العديد من القوات الأمنية والمليشيات المختلفة والمتنافسة فيما بينها غالباً، رغم كونها تحت امره وزارة داخلية حكومية هادي، إلا أنها تعمل بقيادات وينيات تحكم مختلفة، وتشمل وحدات تابعة لليمن والسعودية والإمارات. قال ناشطون محليون وصحفيون ومحامون إن هذه الوحدات تعتقل أشخاصاً وتحتجزهم وتدير معتقلات غير رسمية.

وصف رجل ل هيومن رايتس ووتش احتجاجاً نُظم مؤخراً للمطالبة الإمارات وقوات النخبة الحضرمية كشيف مكان تواجد المحتجزين: «كان هناك أطفال صغار يرددون «أطلقوا سراح أبائنا». كتبنا على اللافتات أننا نضد الإرهاب، لكن احتجاج الأشخاص بعده الطريقة هو إرهاب أيضاً».

هناك مراكز احتجاز غير رسمية وسرية عديدة في عدن وحضرموت والتي لم يُسمح للمراقبين المستقلين والمحامين وأسر المحتجزين بدخولها. قالت هيومن رايتس ووتش إن على كل الأطراف التي تدير معتقلات في اليمن، رسمية كانت أو